الجمهورية التونسية
***
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
وتكنولوجيا المعلومات والاتصال
***
الإدارة العامة للتجديد الجامعي

اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم العالي والبحث العلمي
اللجنة المحورية للمسالك والتكوين

ورقة حول نظام "أمد" في تونس (محينة بتاريخ 2013/09/11)

توطئة

تم إنجاز صيغة أولى من هذه الوثيقة من اللجنة المحورية للمسالك والتكوين المنبثقة عن اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم العالي والبحث العلمي وتم تطويرها لتمثل مساهمة في الجهد الفكري المنصب على نظام "أمد" الذي تمثل مسالكه المكون الأساسي لعروض التكوين في التعليم العالي في تونس.

وقد ركزت هذه الورقة على إرساء نظام "أمد" في تونس وخصائصه في علاقته بمسار "بولوني" والإخلالات التي ترتبت عن طريقة اعتماده والمحاور الأساسية لتطويره. كما أخذت بعين الاعتبار ما تم تداوله خلال اللقاءات التي قامت بها اللجنة في زياراتها الميدانية لجامعات جندوبة (23 جانفي 2013) وقابس (29 جانفي 2013) وتونس (11 أفريل 2013) ومنوبة (23 ماي 2013)، وخلال الندوات الإقليمية لجامعات الشمال (جندوبة 30 أفريل 2013) وجامعات الوسط (القيروان 17 أفريل 2013) وجامعات الجنوب (قفصة 24 أفريل 2013) وكذلك مساهمات لجان الاصلاح الخاصة ببعض الجامعات مثل جامعة تونس المنار.

1 – إرساء نظام "أمد"

تم اعتماد نظام "أمد" على مستوى الإجازة في سبتمبر **2006** في عدد محدود من مؤسسات التعليم العالي والبحث بصفة تطوعية. وقد تلت هذه الدفعة الأولى دفعة اختيارية ثانية في سبتمبر **2007** ودفعة إجبارية ثالثة في سبتمبر **2008**. وبذلك تم تعميم النظام الجديد على مستوى الإجازة في مختلف الجامعات والاختصاصات باستثناء دراسات الهندسة والهندسة المعمارية والطب والصيدلة وطب الأسنان والطب البيطري.

وقد تم ضبط الإطار الترتيبي لهذا الإصلاح بمقتضى مذكرة إطارية لاعتماد نظام "أمد" على مستوى الإجازة قبل صدور القانون عدد **19** لسنة **2008** المتعلق بالتعليم العالي (**الملحق عدد 1**) والأمر عدد **3123** لسنة **2008** المتعلق بالشهادة الوطنية للإجازة في "أمد" (**الملحق عدد 1**)، وقرار الوزير المؤرخ في **30** جوان **2009** المتعلق بالأرصدة والامتحانات في الإجازة (**الملحق عدد 1**).

وانطلقت الدفعة الأولى من شهادات الماجستير المندرجة في نظام "أمد" في سبتمبر **2009** بناء على مذكرة إطارية في الغرض، قبل أن يصدر الأمر عدد **1227** لسنة **2012** المتعلق بالشهادة الوطنية للماجستير في نظام "أمد" (**الملحق عدد 1**).

وانطلق اعتماد نظام "أمد" على مستوى الدكتوراه في مستهل العودة الجامعية **2012-2013** وذلك اعتبارا إلى أن القانون عدد **19** لسنة **2008** المتعلق بالتعليم العالي قد نص على انتهاء العمل بمختلف شهادات النظام القديم في موفى السنة الجامعية 2011-2012. وقد اتخذ مجلس الجامعات جملة من الإجراءات الانتقالية قبل أن يصدر الأمر عدد **47** لسنة **2013** المتعلق بالشهادة الوطنية للدكتوراه في نظام "أمد" **(الملحق عدد 1)**.

وتعدَ عروض التكوين في التعليم العالي في تونس في مستهل السنة الجامعية **2012-2013** ما يزيد عن **705** إجازة منها **481** إجازة تطبيقية، و**520** من شهادات الماجستير **307** منها شهادات ماجستير مهني. وهي شهادات يتم اقتراحها من الهياكل البيداغوجية لمؤسسات التعليم العالي والبحث وتتم المصادقة عليها من المجالس العلمية للمؤسسات المعنية ثم من مجلس الجامعة ذات النظر. ويتم تقييمها من اللجان الوطنية القطاعية المختصة قبل تأهيلها من مجلس الجامعات. ويتم إدراج برامج الشهادات المؤهلة وخاصة منها شهادات الإجازة في دليل التوجيه الجامعي للسنة المعنية وفي برمجية "سليما" للتصرف في نظام الإجازة والماجستير.

وقد أكدت التقييمات الأولية لطريقة اعتماد منظومة أمد على صبغتها المتسرعة وغياب الإعداد العلمي والمتأني لإصلاح هيكلي من هذا الحجم وذلك سواء من حيث توفير الإمكانيات المادية من معدات تعليمية وتجهيزات إدارية، أو من حيث تأهيل الموارد البشرية لمصاحبة المنظومة المستحدثة وقد تجلى ذلك خاصة من خلال غياب التكوين الضروري للكفاءات الإدارية اللازمة لإدارة نظام أمد، وفي عدم توفير تكوين بيداغوجي للمكونين بما تقتضيه الخصوصيات العلمية للتكوين في نظام أمد. وقد أدى كل ذلك إلى عدم التفاعل الايجابي مع النظام الجديد عموما تحت حوكمة غير ناجعة وبرعاية لجان قطاعية لم تحظ دائما بالإجماع إضافة إلى تراجع الجانب الأكاديمي أمام الجانب السياسوي.

وقد أدت السمات العامة للمرحلة من مركزية في القرار وغلبة الصبغة الفوقية والإلزامية إلى تقليص دور الجامعة والهياكل البيداغوجية والمدرسين الجامعيين مما أثّر على مستوى المبادرة والقدرة على المنافسة.

ويمكن الجزم بأن السلبيات التي ظهرت بعد اعتماد منظومة أمد لم تكن ناتجة عن عيب هيكلي داخلها بل عن سوء تطبيقها.

2 - الخصائص المميزة لنظام "أمد"

يستمد نظام "أمد" خصائصه المميزة من قيامه على الأركان التالية :

- تقديم عروض التكوين وتبويبها في ثلاث مستويات - من العام إلى الخاص - : مجالات التكوين، والمواد، والمسالك أو التخصصات.
- توحيد مستويات التكوين والتخرج باعتماد ثلاث شهادات (الإجازة، والماجستير، والدكتوراه)
- تنظيم برامج التكوين على أساس نظام الأرصدة القابلة للاكتساب النهائي وللتحويل باعتبار حجم العمل الموكل إلى الطالب.
- تبني نظام السداسيات والوحدات التعليمية.
- إسناد ملحق للشهادة

ويهدف نظام "أمد" من خلال هذه الأركان إلى تحقيق الغايات التالية :

- تحسين مقروئية عروض التكوين والشهادات.
- تيسير تنقل الطلبة والمدرسين الباحثين.

- تسهيل الاعتراف المتبادل بالشهادات والكفاءات بتمكين الطلبة من الاكتساب النهائي للأرصدة وتحويلها.

وتلتقي هذه الأهداف الفرعية في خدمة هدف عام أشمل وهو تحسين جودة التكوين وتعزيز تشغيلية خريجي التعليم العالي.

وقد تم الاستئناس في إرساء نظام أمد في تونس بالمنظومة الأوروبية للتعليم العالي كما تم ضبطها في إطار مسار "بولني" **(الملحق عدد 2)**.

3 - النقائص والإخلالات في إرساء نظام أمد في تونس

3-1 المسائل العامة لمنظومة التعليم العالي

تقوم كل استرتيجية إصلاح على التمشي المنهجي الموالي :

- تقييم الوضع القائم،
- إرساء سياسة إعلامية تجاه كافة الأطراف الفاعلة في المنظومة،
- تشريك جميع الفاعلين المعنيين بالمشروع،
- تخصيص الموارد (نوعيا وكميا): التشريعات والتراتيب، المعدات، الموارد البشرية (من المدرسين وغيرهم)، الطرق البيداغوجية، عروض التكوين، الموارد المالية، نظام إدارة الجودة...
- إرساء الإصلاح حسب رؤية تعتمد على نظام الجودة،
- تقييم الوضعية الجديدة بعد إرساء الإصلاح،
- القيام بالإجراءات الاصلاحية والوقائية (التحسين الدائم و الموصول)

وقد أدى غياب استراتيجية واضحة وملائمة للإصلاح إلى اختصار مشروع نظام أمد في مرحلة الإرساء دون غيرها من المراحل القبلية أو البعدية، حيث شاب إرساء نظام أمد في تونس جملة من النقائص على المستوى الاستراتيجي والتشريعي والتنظيمي والبيداغوجي خاصة.

3-2 المسائل الخاصة بمنظومة أمد

3-2-1 النقائص الاستراتيجية

- غياب الإجراءات والأدلة المنهجية التي من شأنها تيسير إرساء المنظومة لدى كل الأطراف المتدخلة.
- غياب أدلة مرجعية للمهن (référentiels métiers) مما لم يساعد على تحديد دقيق لمرجعيات الكفاءات (référentiels compétences) والتكوين (référentiels formation).
- النقص في الإعلام والاتصال مع الطلبة والمدرسين.
- غموض في الخارطة الجامعية وفي سياسة إحداث الجامعات والمؤسسات الجامعية.
- تضخم أعداد الطلبة في التعليم العالي (massification) دون تحضير الأرضية والموارد الملائمة.
- تقدير غير دقيق لجدوى بعض الشعب ومدى تشغيليتها حيث يفترض في منظومة أمد أن تكون منفتحة على المحيط حتى تتمكن من تطوير تشغيلية الخريجين وذلك بالمراجعة المستمرة للمسارات.
- تسييس منظومة التعليم العالي بتعلة تونستها مما أدى إلى تدني الجانب الأكاديمي وتردي مستوى التكوين.
- غياب نظام الجودة في التعليم العالي.
- عدم تشريك اللجان الوطنية القطاعية في إرساء نظام الامتحانات.

- عدم تعميم منظومة سليمة وتعدد الانعكاسات السلبية لنظام الامتحانات على هذه المنظومة.

3-2-2 النقائص التشريعية

- تأخر صدور النصوص مقارنة بروزنامة إرساء النظام.
- إجراءات متصلبة ونقائص خاصة على مستوى أنظمة الامتحانات.
- غياب تراتيب قانونية تتعلق بالمواظبة واحتساب الغيابات وسبل تعويضها.

3-2-3 النقائص التنظيمية

- غياب تكوين للخبراء المرجعيين في نظام أمد على مستوى مؤسسات التعليم العالي والبحث.
- عجز في الموارد المخصصة للإصلاح وخاصة نقص الموارد البشرية وإطار التدريس في بعض الجامعات وبعض الاختصاصات.
- تجاوزات في تطبيق البرامج الرسمية من قبل بعض مؤسسات التعليم العالي والبحث.
- غياب شراكة دائمة وفعلية بين الجامعة والمحيط الاقتصادي على مستوى التكوين والتربص.

3-2-4 النقائص البيداغوجية

- تدني نسب التأطير مما أثر على جودة التكوين.
- غياب برامج تكوينية للمدرسين الجامعيين على الطرق والمناهج التي تقتضيها المنظومة الجديدة.
- التسرع في تصور مسالك الدفعتين الأولى والثانية وفي المصادقة عليها ووضعها حيز التطبيق.
- انحرافات في استعمال مفهوم الوحدات الأفقية.
- انحرافات في استعمال الوسيلة البيداغوجية المتمثلة في التربصات.
- البحث عن إرضاء الطلبة على حساب الاعتبارات البيداغوجية وجودة التكوين.
- ازدواجية أنظمة التقييم التي تجمع بين الأرصدة والمعدلات السنوية.
- غياب المرافقة البيداغوجية والاحاطة بالطالب.
- التضخم في ساعات التدريس على حساب التكوين الذاتي للطلبة.
- التضخم في عدد الامتحانات والأوقات المخصصة لها.
- صعوبة تطبيق النظام السداسي بـــ 14 أسبوعا في الظرف الحالي.
- تكريس نظام تقييم يتجافى مع جودة التكوين (الربط والتكامل، أفضل العددين، إقصاء أسوئ الأعداد...)
- ضعف تنمية المهارات في برامج التكوين وحشوها بوحدات وعناصر لا علاقة لها بالاختصاص.
- انخرام التوازن بين الإجازات الأساسية والإجازات التطبيقية.

4 - أهم التوصيات لإصلاح منظومة أمد

4-1- المبادئ العامة

- لا إصلاح للتعليم العالي في غياب استقلالية الجامعة ولذلك يجب أن يعاد زمام المبادرة إلى الجامعيين وإذكاء روح التنافس بين الجامعات مع دعم التواصل والتكامل بين المؤسسات وبتشريك ذوي الخبرة من الكفاءات في كل الميادين.
- التفعيل الحقيقي لمبدأ تفتح الجامعة على المحيط وتشجيع الشراكة بين المؤسسات الجامعية وباقي مؤسسات

المجتمع ليمكن الجامعة من الاضطلاع بدورها الريادي في الحداثة دون انبتات ويكسبها القدرة على غرس روح التسامح والعمل التشاركي ويمكنها من إيجاد التكوين الإشهادي الذي يستجيب لحاجيات المجتمع ويساعد على ابتداع المسارات المناسبة لكل مراحل التكوين بدءا بالإجازة.

- لا يمكن إصلاح التعليم العالي دون الإصلاح الجذري لما قبله من مراحل التعليم بل يجب أن تكون للجامعة سلطة التأثير في كل مستويات التكوين مع مواكبة التطورات العالمية ومراعاة الثوابت الوطنية.
- إصلاح التعليم العالي يمر حتما عبر رد الاعتبار إلى الجامعيين في كل مواقعهم وتكريس التقاليد الديمقراطية في الجامعات و القطع مع أساليب التهميش والإقصاء والإسقاط و الإملاء.
- لا يمكن إصلاح منظومة التعليم العالي دون إصلاح منظومة التوجيه الجامعي بما يتلاءم مع الدور الريادي والحداثي للجامعة في دفع عجلة الاقتصاد والتنمية.
- لا يمكن إصلاح منظومة التعليم العالي دون إرساء نظام جودة وتفعيل الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد ولجان الجودة على مستوى الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث.

4-2- المبادئ الخاصة بنظام أمد

4-2-1 على المستوى الاستراتيجي

- التأكيد على استقلالية الجامعة والحريات الأكاديمية والمحافظة على التعليم العمومي كمكسب شعبي لضمان نجاح الإصلاح.
- العمل على تحييد المنظومة التعليمية عن كل التجاذبات السياسية بالمحافظة على كونيتها وتوجهها الحداثي.
- عدم التسرع في الإصلاح لتفادي الأخطاء وباعتبار مرور البلاد بمرحلة انتقالية.
- تفعيل جميع الهياكل بكل مستوياتها وتشريك كل الأطراف في عملية الإصلاح مع التأكيد على الربط بين حلقات التكوين في مستوى وزارتي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي من جهة والوزارات والجهات المشغلة من جهة أخرى.
- مراعاة بعض المبادئ الأساسية في إصلاح منظومة التعليم العالي كالمساواة و تكافئ الفرص بين المواطنين والتنمية الجهوية والتوازن بين الجهات والفئات والتكوين مدى الحياة.
- فتح المعابر في منظومة أمد بتفتح المجال على أنواع جديدة من التكوين واستيعاب الطلبة اللذين لم تتوفر لديهم الفرصة للتسجيل في الماجيستير والدكتوراه وفتح الآفاق أمام خريجي التعليم العالي.
- دعم التكوين الإشهادي (certification) في بعض المجالات كاللغات والإعلامية.
- صياغة الإجراءات والأدلة المنهجية.
- وضع سياسة إعلامية واتصالية موجهة إلى مختلف الفاعلين في المنظومة.
- مراجعة الخارطة الجامعية.
- تقدير عدد الطلبة طبقا للاحتياجات الفعلية لسوق الشغل والإمكانيات الفعلية للتكوين.
- مركزة منظومة التعليم العالي حول الطالب والاعتراف بالهياكل الطلابية كشريك كامل في المسار لتصبح منظومة التعليم العالي متمحورة فعليا حول الطالب وفقا لما تم إقراره في قانون التعليم العالي لسنة 2008 ووفقا لما ورد في الاجتماع الدوري لمسار بولوني ببراغ سنة 2001.
- إرساء سياسة جودة في التعليم العالي بما يترتب عن ذلك من تراتيب وآليات وهياكل وفقا لما تم إقراره في الاجتماع الدوري لمسار بولوني ببرلين سنة 2003.

- إقامة شراكة توافقية دائمة بين الجامعة والمؤسسة الاقتصادية وتحفيز المؤسسات الشريكة في تكوين الطلبة والمؤطرين.
- ربط التكوين بقطاعات الإنتاج في المنطقة التي تنتمي إليها الجامعة.
- تفعيل المراصد الجامعية.
- دعم البناء المشترك لمسالك التكوين بين الجامعيين والمهنيين.
- النظر في إمكانية تعميم المنظومة على المسالك المستثناة إلى حد الآن.
- مراجعة النظم المزدوجة للإشراف على مؤسسات التعليم العالي والبحث.

4-2-2 على المستوى التشريعي

- مراجعة مختلف النصوص المرتبطة باعتماد نظام أمد بالتشاور مع مختلف الفاعلين في المنظومة.
- استكمال النصوص التشريعية المرتبطة بالمنظومة والتي لم تصدر بعد.
- تطوير اليقظة التشريعية لاستباق التغييرات.
- تثمين مكتسبات الخبرة (Validation des acquis de l'expérience) بما يسمح بالاعتراف بكفاءات مكتسبة خارج الأطر الأكاديمية ومنحها المعادلة الكلية أو الجزئية لشهادات التعليم العالي كما ورد في الاجتماع الدوري لمسار بولوني ببرقان Bergen 2005.

4-2-3 على المستوى التنظيمي

- تكوين خبراء مرجعيين في نظام أمد.
- تمكين مؤسسات التعليم العالي والبحث من الموارد الضرورية والكافية.
- دعم مسار تأهيل مسالك التكوين بالزاد البشري واللوجستي وإرساء قاعدة للتأهيل (plateforme).
- إصلاح اللجان الوطنية القطاعية.

4-2-4 على المستوى البيداغوجي

- تأمين التكوين البيداغوجي للمدرسين.
- تقييم مسالك التكوين.
- تكريس القيم البيداغوجية في التعليم العالي.
- تجسيد نظام الأرصدة.
- احترام البرامج الرسمية.
- دعم تأطير الطلبة على جميع مستويات التكوين (إجازة، ماجستير، دكتوراه).
- دعم التكوين في الإنسانيات في مختلف مجالات التكوين.
- دعم التربصات وتحسين تأطير الطلبة ودفع نظام التداول.
- تفقد السير البيداغوجي للتدريس ووضع آليات مراقبة على المستوى البيداغوجي.
- إيجاد الحلول الملائمة لمعالجة التغيب المزمن للطلبة.
- تعميم العدد الاقصائي في الوحدات التعليمية الأساسية لكل مجال.
- احتساب أعداد المراقبة المستمرة في دورة التدارك.
- احترام التراتيب الخاصة بالامتحانات وخاصة منها تلك المضمنة في المنشور عدد 61 لسنة 2012 المؤرخ في 13 ديسمبر 2012.